كل شيء، لقد أصبح الواجب الفوري للأمم المتحدة هو تحديد خطوط وقف اطلاق النار بين إسرائيل وسوريا، وإعداد مهمات مراقبة دولية على منطقة قناة السويس التي أصبحت الآن خط وقف اطلاق النار بين إسرائيل ومصر. وهذا الجزء الثاني من عملنا أثبت أنه الأصعب في مهمتنا» (المقدمة).

يحتوي الكتاب، في مجمله، على اثني عشر فصلاً، أولها فصل تمهيدي عن لبنان وأوضاعه الداخلية السياسية والاجتماعية، وعلاقات الطوائف فيه مع بعضها البعض، والفصل الثاني يتناول تاريخ المؤلف نفسه: عمله في سلاح الطيران النرويجي؛ تاريخه الوظيفي والاكاديمي؛ علاقاته السياسية العامة سواء في بلاده أو خارجها مع الاشارة إلى الظروف السياسية العامة التي مرت بها أوروبا في تلك الفترة التي يتناولها الفصل، حيث كان اندلاع الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها وتأثيراتها، آنذاك، على النرويج والرأي العام النرويجي (ص٣٢، ٣٣). أما الفصل الثالث فيتناول نزاعات الحدود، حيث يستعرض المؤلف فيه تاريخ انشاء قوات المراقبة الدولية للهدنة في فلسطين (UNTSO) التي تأسست بقرار صادر عن مجلس الأمن في الثالث والعشرين من نيسان العام ١٩٤٨. ثم يُقسّم المؤلف فترة عمل القوات الدولية إلى أربع مراحل، تتناول الأولى المرحلة التأسيسية في العامين ١٩٤٨، و١٩٤٩، وكانت المهمة، آنذاك، هي إحكام المراقبة على الحدود والموانىء والطرق الاستراتيجية وخطوط وقف إطلاق النار، للتأكد من أن أحداً من الاطراف المتنازعة لا يستطيع تعزيز قواته بالافراد أو المعدات على الحدود. وأما المرحلة الثانية فتمتد من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٥٦، وكان الهدف الأساسي لمهمات القوات الدولية، خلالها، التأكد من احترام جميع الأطراف لاتفاقيات الهدنة. وفيما تغطي المرحلة الثالثة الفترة ما بين حربي السويس في العام ١٩٥٦ وحزيران في العام ١٩٦٧، فإن الفترة الرابعة هي تلك الواقعة بين حربي حزيران ١٩٦٧ واكتوبر في العام ١٩٧٣ (ص٤٠، ٤١). ويتابع المؤلف في الفصل نفسه الحديث عن اتفاقيات الهدنة ومهمات المراقبين الدوليين، فيشير إلى أن اتفاقيات الهدنة للعام ١٩٤٩، ظلت، جميعها، نظريات قائمة، ولكنها لم تكن على الصعيد العملي بالمستوى المطلوب؛ فكلما حصل خرق للاتفاقيات خلال المرحلتين الثانية والثالثة، كانت الخطوة الأولى التي يقوم بها المراقبون، هي العمل على إزالة أسباب الخرق (ص٤٤). ويضيف: بالإجمال فإن (UNTSO) قامت بعمل كالب عندما كان الأمر يتعلق باعادة تثبيت وقف إطلاق النار بعد كل خرق، بالطبع عدا خرقي حرب العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٧، حيث وصل خرق وقف اطلاق النار إلى مستوى الحرب. في هذا الفصل، أيضاً، يستعرض الجنرال بول بعض الوقائع والأحداث، مضمناً السطور، في بعض الأحيان، آراءه الخاصة ووجهة نظره في الحوارات التي كانت تدور في لقاءاته مع أي من الأطراف المتنازعة. فهو يعلق على حديث لغولدا مايير معه (ص٤٢)، حيث أكدت على الحقوق التاريخية والروحية لليهود في فلسطين، فيقول: «من الصعب القبول بمصداقية الحقوق التاريخية التي لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الشعب الذي عاش في المكان نفسه لمدة ألفي عام.. [يقصد الشعب الفلسطيني]، وإن منطلق 'الحق التاريخي'، الذي طرحته غولدا مايير، لتبرير طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، لو طُبق هذه الأيام في العالم كله لخلق حالة من الفوضى الكاملة. وأما فيما يتعلق بالحقوق الروحية، فإن لليهود حقاً، خاصاً في القدس، لكنهم ليسوا الوحيدين الذين لهم هذه الرابطة الروحية، فالمسيحيون وكذلك الاسلام لهم الرابطة نفسها مع فلسطين». (ص٤٢). ثم يعرج المؤلف في الصفحة نفسها على مشكلة القدس، فيقول إن قرار تدويل القدس في العام ١٩٤٧ كان مبرراً تماماً، مع أنه قد لا يبدو هذه الأيام ممكناً في اطار السياسية العملية، مضيفاً أن القدس قد سميت تاريخياً بمدينة السلام، مع أن تاريخها لا يُبرر هذه التسمية وأن تفاهماً ناضجاً قد ساد بين أتباع الديانات الثلاثة في المدينة المقدسة عبر التاريخ وقد تعايشوا في تلك الأوقات بوئام وتعلموا ان يحترموا بعضهم البعض (ص٤٢).

كما يتناول المؤلف في الفصل نفسه مشكلة حساسة، هي مشكلة القرى الحدودية وسكانها الذين عانوا، بفعل هذا الوضع، من أزمتين، اولاهما تتعلق، بحرمانهم في بعض الأحيان من أراضيهم؛ والثانية حرمانهم من زراعتها واستثمارها. وقد لمس الجنرال أو بول برهافة حس حالة هؤلاء القرويين الفلسطينيين، ولاحظ خيبة الأمل وحالة اليأس التي يعيشونها كلما اضطروا لأسباب حدودية أو لغيرها، إلى هجرة أراضيهم. وفي هذا السياق يروي المؤلف حادثة مؤثرة عندما كان مرة يقود سيارته عبر السهول، حيث لمح الفلاحين العرب [الفلسطينيين]